انتصار ١٩٦٧ حلها . يضاف الى هذا ان هناك تخوفا ملموسا للغاية من لجوء العرب، في حالة كهذه ، الى استعمال سلاح النفط ثم سلاح المال ، مما قد يجر ازمة طاقة او ازمة مالية عالمية ، تضطر اسرائيل الى دفع ثمنها غاليا ، بحيث قد تجد نفسها في عزلة تامة في العالم ، تفوق تلك التي ذاقت طعمها خلال حرب تشرين ، على ما يجره مثل هذا الوضع من خطر عليها . وعليه يبدو ان سير اسرائيل في اتجاه الحرب مع العرب ، وان كان له ما يؤيده من وجهة النظر الاسرائيلية ، فهناك ايضا ، في مقابل ذلك ، ما يدفع في عكس هذا الاتجاه ، بحيث يبقى احتمال الحرب واحدا من الخيارات المفتوحة أمام اسرائيل .

أما الخيار الرابع — والاخير — فانه ليس الا محاولة المحافظة على الوضع الراهن والاستمرار في المساعي الاسرائيلية الهادفة للوصول الى حلول جزئية مع الـدول العربية ، رغم قرارات مؤتمر الرباط ، ومن خلال اتجاه للتفاوض مع كل دولة عربية على حدة من جهة واخراج الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية من الحلبة من جهة اخرى . ويبدو ان هذا هو الخيار الوحيد المفتوح أمام اسرائيل حاليا ، ولدى الزعماء الاسرائيليين ، استنادا الى تجاربهم الماضية على الصعيدين العالمي والعربي ، ما يكفي من الاسباب الموجبة التي تدفعهم لمحاولة الاستمرار في هذا الاتجاه . فعلى الصعيد العالمي ، اولا ، ورغم تصويت ١٠٥ دول في الامم المتحدة الى جانب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة القضية الفلسطينية ، يصعب القول ان هذا التطور كان مفاجئا للغاية بالنسبة لاسرائيل ، فسجلات الامم المتحدة ، منذ عرض قضية فلسطين عليها سنة ١٩٤٧ وحتى اليوم ، تحتوي على العديد من القرارات والتوصيات المؤيدة لحقوق الفلسطينيين ، بهذا الشكل او ذاك ، وهي القرارات التي استطاعت اسرائيل بمناوراتها ابطال مفعولها بأكملها والاستمرار في اتباع السياسة الخاصة بها وكأن شيئا لم يكن . ولهذا ، وان كانت القرارات التي صدرت او التي ستصدر عن الدورة الحالية للجمعية العمومية للامم المتحدة اكثر «قسوة» من القرارات السابقة ، لا يزال يراود اسرائيل الامل بأنها لن تعدم حيلة للتملص من نتائجها . والشيء نفسه ينطبق ، ثانيا ، على مقررات مؤتمر القمة في الرباط على الصعيد العربي، فسجلات مؤتمرات القمة العربية — وعلى رأسها لآآت الخرطوم الثلاث — وكذلك سجلات النشاط العربي السياسي ، في علاقات الدول العربية مع بعضها بعضا ، تحتوي على العديد من البيانات والتصريحات والمواقف التي لا تقل شدة عما صدر عن مؤتمر الرباط ، ولكن على الرغم من ذلك استطاعت اسرائيل أن تجتاز تلك المراحل بسلام . ولهذا لا يستغرب المرء ان تعود اسرائيل ، بعد امتصاص صدمة الاعلان عن قرارات مؤتمر الرباط بفترة قصيرة ، الى لهجتها السابقة معلنة ان الكلمة الاخيرة في الموقف العربي الموحد من مساعي التسوية الحالية لم تقل حتى الان في العالم العربي ، وانه لا زال هناك مكان لمحاولة الوصول الى حلول جزئية ، ومع كل دولة على حدة ، وان اسرائيل تستطيع التملص من نتائج « القرارات الفلسطينية » التي أصدرها المؤتمر وتحييد منظمة التحرير الفلسطينية وحصر تأثيرها بواسطة استمرار المحاولات للوصول الى حل مع الاردن بشأن الفلسطينيين ، رغم اعلان الملك حسين عن التزامه بقرارات المؤتمر . وينبغي الا نستغرب ايضا ان رأينا اسرائيل تتقدم بعروض « سخية » جديدة لدول المواجهة العربية المحيطة بها ، وتلمح الى استعدادها عن تقديم « تنازلات » اخرى لتلك الدول لزعزعة موقفها الموحد . ومن الواضح ، من ناحية ثانية ، ان مثل هذا الاتجاه ينم على تحديات جديدة للفلسطينيين عامة ولمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها خاصة ، لا بد من مواجهته بتجاوز مرحلة ردود الفعل والانتقال الى مرحلة